تجارب بعض الدول النامية في التنويع الاقتصادي

5. تجارب رائدة لبعض الدول النامية

- استطاعت بعض الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنويع اقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل. من أبرز هذه الدول ماليزيا، وإندونيسيا، والشيلي، و كوريا، والهند والصين. وقد تميزت هذه الدول في إطار سياسة التنويع بالتحول نحو الإنتاج الصناعي أو، مثل الشيلي، نحو تنويع الصادرات التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية وذلك من خلال إثرائها وتثمينها بمنتجات أكثر تطورا.

ماليزيا:

- ينفرد هذا البلد بوضعية جغرافية متميزة وبموارد طبيعية متنوعة كالمطاط والمنتجات الغابوية والتي كانت تشكل قبل اكتشاف النفط سلعا أساسية للتصدير.
- بعد فترة حمائية في الستينات، بدأت ماليزيا في أواسط السبعينات بتعزيز صادراتها من المنتجات الرخيصة الثمن معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف من خلال تنفيذ سياسات لخفض تكاليف اليد العاملة.

- كان تحسين أداء الصادرات أحد الأهداف المهمة لسياسة التنويع التي انتهجتها ماليزيا . من أجل ذلك، اختارت تدريجيا نظاما تجاريا أكثر انفتاحا . كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار، وقامت بعدة تخفيضات لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات، ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والتسويق. و قد استثمرت أيضا بشكل مكثف في البنية التحتية، خاصة في مجال الطاقة، والاتصالات، والنقل.

- في إطار تنويع الإنتاج، تحولت ماليزيا نحو المزيد من المنتجات التكنولوجية. وقد اعتمدت من أجل ذلك على تحرير استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية، وتحسين المهارات الفردية، و زيادة عدد الطلاب في الجامعات التقنية، وربط علاقات مع الجامعات الاسترالية والكندية. كما أطلقت برامج لتنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا .

اندونيسيا:

- منذ منتصف السبعينات وبفضل عائدات الثروة النفطية، جمعت إندونيسيا بين التصنيع بهدف إحلال الواردات، والتركيز على التنمية الزراعية والريفية. وقد لعبت الحكومة دورا مهما بحيث تم استخدام عائدات النفط لتطوير موارد الغاز الطبيعي، من أجل تصديره خاصة إلى اليابان، واستخدامها كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وتم توزيع الأسمدة بأسعار مدعومة مما أدى إلى ارتفاع كبير للمردودية الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تعززت الزراعة والاقتصاد الريفي بعدة برامج مجتمعية (INPRES) والتي مكنت من إنشاء عدة بنيات تحتية محلية كالمدارس والطرق. وقد شكلت البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال الطفرة النفطية.

- وفي منتصف الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط تتراجع، وبعدما تمكنت من توفير زراعة قوية قادرة على تلبية حاجيات البلاد وبأسعار منخفضة، تحوّلت اندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج. وقد انتهجت سياسة لتنويع صادراتها معتمدة في ذلك على تخفيض التكاليف المحلية وتصنيع المنتجات ذات الأجور المنخفضة.

اتخذت أيضا عدة إجراءات من أجل تفادي التقلبات الكبيرة لسعر الصرف الحقيقي، كالقيام بتخفيض قيمة العملة الوطنية خاصة بالموازاة مع أي انخفاض كبير لأسعار النفط. وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجيا مما مكن المصدرين من الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة. كما تم، من جهة أخرى، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير.

الشيلي:

- على عكس ماليزيا واندونيسيا، لم يصبح الشيلي مُصدرا رئيسيا للمنتجات الصناعية، بل مُصدرا لمواد أولية أكثر تنوعا وديناميكية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المنتجات الأولية والموارد المتنوعة.
- من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مالية مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. وقد ركز الشيلي أيضا على تحسين مناخ الأعمال، مما جعله يُصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي. (المركز 34 من بين 189 دولة حسب تقرير 2014).

- يقدم الشيلي كذلك عدة أمثلة على السياسات العامة الناجحة العمودية التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل (CORFO ومؤسسة شيلي، . . .) من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين.

- وقد وضع الشيلي أيضا صندوقا في عام 2005 لتشجيع التنافسية و الابتكار، وذلك بتمويل من ضريبة على الاستغلال المنجمي، وطوّر مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص. كما أنشأ أكثر من 50 قطب قطاعي متميز.
- من جهة أخرى، يشجع الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى من خلال تخصيص منح للطلاب للدراسة بالخارج.

كوريا الجنوبية:

- على خلاف هذه الدول، كوريا لم تتوفر لديها هذه العناصر الطبيعية ومع ذلك استطاعت أن تنوع اقتصادها بسرعة كبيرة وتحقق نجاحا باهرا.
- في البداية فرضت قيودا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفضلت اقتناء التكنولوجيا من خلال شراء حقوق الترخيص لاستعمال هذه التكنولوجيا، كما ركزت على بناء وتطوير القدرات المحلية، وهذا بالموازاة مع نظام تعليم متطور. بعد ذلك قامت بعدة إصلاحات مؤسساتية، مثل إنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي.

- كما ركزت على ضبط التمويل، وتحولت من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة ترويج الصادرات. وتشاركت الحكومات مع القطاع الخاص من أجل تنويع الاقتصاد وتطوير الميزة النسبية في معظم القطاعات التي تبشر بالازدهار، مع ضمان فعالية إدارة الاقتصاد الكلي.

كما أولت اهتماما خاصا من أجل تعزيز التكامل بين الدولة والسوق، والالتزام بإصلاحات طويلة المدى، وتوفير قيادة سياسية قوية، وتشجيع الاستثمار العام وتشجيع البحث العلمي وتشجيع الابتكار. سياسة التنويع الاقتصادي، غير المباشر، امتدت أيضا إلى الاعتماد على السوق المالي في ضبط المدخرات.

الهند:

- انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عديدة استراتيجية لإحلال الواردات بقيادة الدولة . كما ركّزت الإصلاحات في المرحلة الأولى على إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود عن الاستثمار.
- وقد بدأ تحرير التجارة الخارجية تدريجيا منذ بداية التسعينات. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة تجارة الهند إلى الناتج من حوالي 16% في تلك الحقبة إلى حوالي 46% خلال السنوات الأخيرة. كما ارتفع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

- من جهة أخرى، انتهجت الدولة سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي. وبعد عدة إصلاحات مواكبة خلال التسعينات، أثمرت هذه الاستثمارات إذ أثبتت الهند، بمستوى فاق التوقعات، قدرتها على الاستفادة من مخزونها من العمال المهرة في صناعات ناشئة في تكنولوجيا المعلومات، وأصبحت بحلول عام 2011-2012 مصدر 70 مليار دولار من مجموع عائدات التصدير.

كما تميزت بالخصوص في صناعات أخرى، كصناعة المستحضرات الصيدلانية. وأصبحت تمنح براءات اختراع المنتجات وعمليات التصنيع وأصبحت رائدة عالميا في قطاع الأدوية.

صناعات عديدة أخرى سجلت فيها الهند نجاحا كبيرا منها صناعة السيارات والصناعات الكيميائية والخدمات، والتي تخترق اليوم بقوة الأسواق العالمية.

الصين:

- شهدت الصين منذ أواخر السبعينات مجموعة من التغييرات ساهمت في تنويع الاقتصاد: من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق؛ ومن الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات؛ ومن مجموعة مجزأة من الاقتصادات القروية التي تتمتع بمستوى من الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد أكثر تكامل؛ ومن الاقتصاد المنعزل عن العالم إلى قوة تجارية دولية . وقد تزامن مع حجم هذه التغييرات الجذرية دولة ملتزمة تنطلق من رؤية طويلة الأمد لبناء المؤسسات والقدرات اللازمة.

- وقد عمدت الدولة إلى تنفيذ إصلاحات تدريجية (نهج دنغ شياو بينغ التدرجي الحذر الذي عبّر عنه بمقولته الشهيرة : "كمن يعبر النهر بتلمس الحجارة") . وسمحت المجموعة الأولى من الإصلاحات للمزارعين باستئجار أراضٍ وتقديم حصة من الإنتاج بأسعار ثابتة إلى الدولة وبيع الفائض.
- وقد أنشأت الصين مناطق اقتصادية خاصة ومن أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل، وتشجيع الصادرات. وأصبحت من أكبر الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

- وفي الوقت نفسه عززت كفاءات عمالها وشركاتها، إذ فرضت شروطاً تقضي بأن تدخل الشركات الأجنبية في مشاريع مشتركة مع الشركات المحلية، أو تنقل التكنولوجيا أو تستوفي متطلبات ارتفاع المحتوى المحلي في الإنتاج. ولا يزال بناء القدرات منذ عام 1982 من الأوليات. وأصبحت الصين بجلول أوائل التسعينات مستعدة لتوسيع علاقاتها الخارجية والاستفادة من استثماراتها في مجالي الصحة، والتعليم والاعتماد على الكفاءات. كما تضاعفت نسبة تجارتها إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأصبحت أول مُصدر للسلع والخدمات في العالم.